حجز دعوى «ميادين» ضد «تجاري» للحكم بجلسة 28 أكتوبر

أعلنت الشركة الوطنية للميادين (ميادين) أن الدعوى المقامة من الشركة ضد البنك التجاري الكويتي (تجاري) وآخرين والخاصة ببطلان بيع أسهم المحفظة الاستثمارية رقم 4218 قد تم حجزها للحكم بتاريخ 28 أكتوبر 2014. وكانت الشركة قد أعلنت أول أمس الثلاثاء أنها ستتخذ جميع الإجراءات القانونية بخصوص النزاع القضائي القائم مع شركة مجموعة بكين الهندسية أمام محكمة أبوظبي الابتدائية في أوائل أكتوبر و29 سبتمبر 2014.

توقيع عقود النفط الثقيل قريباً بـ 1,3 مليار دينار

هاشم: 12 مليار دينار مشاريع «نفط الكويت» بالخطة الخمسية

أحمد مغربي

كشف الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت م. هاشم هاشم أن حجم المشاريع التي ستنفذها الشركة ضمن الخطة الخمسية تقدر بحوالي 12 مليار دينار بهدف زيادة أنتاج النفط والغاز في الكويت وتحقيق استراتيجية 2030، مشيرا إلى أن الشركة قامت خلال الفترة الماضية بتوقيع عقود بلغت قيمتها 3 مليارات دينار ما يعادل 10 مليارات دولار.

حديث هاشم جاء على هامش تصريحه للصحافيين خلال الحفل الذي أقيم امس بمناسبة اختياره رجل العام في مجال الطاقة العالمية والقطاع النفطي الكويتي وذلك من قبل مجلة النفط والغاز العالمية التي اخترته من ضمن 80 مقابلة مع كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع الاستكشاف والإنتاج والتكرير المحلي.

وأوضح هاشم ان إنتاج الكويت من النفط مستقر عند مستواه بين 2,9 و3 ملايين برميل يوميا، «ولن يتأثر بهبوط أسعار الخام»، وحول انخفاض أسعار النفط ومدى تأثيره على خطط وبرامج الشركة، قال هاشم إن الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية والإمارات والكويت لديها برامج لتطوير الحقول وزيادة الإنتاج، مؤكدا أن مشاريع الشركة تتطلع إلى المستوى البعيد وليس المستوى القريب الراهن والتي انخفضت فيه الأسعار بشكل كبير.

هاشم هاشم متسلما الجائزة (أحمد علي)

هبوط أسعار النفط لن يؤثر على خطط ومشاريع الشركة الطموحة ضمن إستراتيجية 2030

وأشار هاشم الى أن خطط الشركة الحالية لا يوجد بها أي تأخير، لافتا إلى أن خطة الشركة الاستراتيجية تتركز على زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط ولم تتأثر بانخفاض الأسعار الحالي، مضيفا أن الانخفاض الحالي ليس بالجديد وقد مر على الكويت خلال فترة الأزمة المالية العالمية في 2008 وبعدها شهدت الأسعار الارتفاع مرة أخرى.

وتوقع هاشم توقيع عقود مشروع النفط الثقيل قريبا لاسيما أن الشركة في مرحلة التقييم وخلال فترة شهر سوف تذهب الشركة بالترسية النهائية للجهات الرسمية واللجان، مشيرا إلى أن قيمة المشروع تبلغ 1,3 مليار دينار.

وحول الجائزة، قال هاشم إن حصول الشركة على تكريم مجلة النفط والغاز لهذا العام يأتي نتيجة للجهود التي بذلت من قبل الشركة وموظفيها ضمن منظومة من العمل الدؤوب، وقدم هاشم الشكر لجميع الموظفين والقيادات على الجهود التي بذلوها والإنجازات التي تحققت.

بدوره، قال نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء عبدالله في شركة البترول الوطنية الكويتية أحمد الجيماز إن الشركة حققت 11٪ من إنجاز مشروع الوقود البيئي، لافتا إلى أن المرحلة الحالية تشهد شراء المعدات اللازمة من مختلف أنحاء العالم لتجهيز موقع المشروع.

وأضاف الجيماز أن البترول الوطنية تسير وفق الخطط الموضوعة لتنفيذ المشروع، مؤكدا على وجود اجتماعات شهرية بين الشركة والمنفذين للمشروع للوقوف على آخر التطورات وإذا ما كانت هناك عقبات لإزالتها.

من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة شل الكويت وليد النادر إن «شل» عملت في الكويت منذ أكثر من 70 عاما ولديها شراكة فعالة مع شركة نفط الكويت في مختلف المجالات، مشيرا إلى أن قطاع النفط الكويتي قام خلال الفترة الماضية بتنفيذ خطوات مهمة من شأنها تعزيز موقع الكويت في صناعة الطاقة وتساهم في تحقيق رؤيتها الاستراتيجية وتأمين مستقبل البلاد من الطاقة.

جدير بالذكر أن شركة وايلد كات انترناشيونال أطلقت تقريرها السنوي بعنوان «سنة النفط والغاز ـ الكويت 2014» وقد تضمن التقرير عددا من المقابلات مع أهم الشخصيات المحلية والدولية من القطاعين العام والخاص في الكويت من بينهم وزير المالية أنس الصالح وعدد من كبار الرؤساء التنفيذيين من الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية مثل الشيخ نواف الصباح، بخيت الرشيدي، أسعد السعد، محمد غازي المطيري، إلى جانب مقابلات مع شخصيات بارزة في قطاع التكرير مثل «ايكويت» وشركات مقاولة كويتية رائدة كشركة الخرافي الوطنية والمجموعة المشتركة للمقاولات.

ويتميز تقرير «سنة النفط والغاز ـ الكويت 2014» بتغطية عميقة لمشاريع الكويت الأكثر طموحا وابتكارا.

هيئات أسواق المال لا يمكن أن تعمل بمعزل عن البنوك المركزية

الحجرف: إنجاز قواعد التكامل الاقتصادي لأسواق المال الخليجية في 2015

د.نايف الحجرف في لقطة جماعية مع المشاركين بالاجتماع (أحمد علي)

شريف حمدي

قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية د.نايف الحجرف إن الاجتماع الـ 5 للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الهيئات المنظمة للأسواق المالية في دول المجلس ناقش 5 بنود أساسية على جدول الأعمال، أهمها يتعلق بالقواعد والمبادئ التسعة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، مشيرا إلى أن تلك القواعد تنص على توحيد قواعد إدراج الأسهم والسندات والصكوك ووحدات صناديق الاستثمار وقواعد الإفصاح للأوراق المالية المدرجة وقواعد الحوكمة للشركات المدرجة، وقواعد طرح الأسهم وإصدار وطرح السندات والصكوك وإصدار وطرح صناديق الاستثمار فضلا عن قواعد الرقابة على التداول.

وأوضح الحجرف في تصريحات صحافية على هامش الاجتماع أن هذه القواعد والتي صدرت من قبل لجنة رؤساء هيئات أسواق المال يعمل بها بصفة استرشادية، وتم الاتفاق على أن فرق العمل لاتزال في حاجة للمزيد من الوقت لاستكمال بعض الجوانب الفنية لكي تكون قواعد متكاملة وفق منظومة تسعى لتحقيق التكامل الرقابي بين الأسواق الخليجية.

وذكر أنه تمت الموافقة على رفع هذه التوصية إلى المجلس الوزاري الذي بدوره سيرفعها للمجلس الأعلى للعمل بصفة استرشادية مع تكليف الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في نفس الوقت لحث الفرق على الانتهاء من إعداد هذه القواعد بصورة نهائية خلال 2015.

وأشار الحجرف إلى أنه كان هناك أيضا توصية تتعلق بعقد مؤتمر سنوي لجميع مكونات أسواق المال ويكون باستضافة دولة الرئاسة على غرار ما هو معمول فيه في لجنة محافظي البنوك المركزية، مؤكدا على أن هذا المؤتمر سيشكل منصة لطرح كل ما يتعلق في أسواق المال ومناقشة ما تتعرض له أسواق المال بشكل مستمر من خلال ورش عمل ستتزامن معه.

ولفت إلى وجود مقترح بعقد اجتماع مشترك ما بين محافظي البنوك المركزية ورؤساء هيئات أسواق المال الخليجية، وتمت الموافقة على هذا المقترح، وسيتم طرحه على اجتماع لجنة محافظي البنوك المركزية بعد أسبوع من الآن، ويهدف الاجتماع لتوحيد الجهود الرقابية التي تحكم سوق المال، مؤكدا أنه لا يمكن للهيئات أن تعمل بمعزل عن البنوك المركزية ويجب أن يكون هناك تكامل وتعاون كامل في الدور الرقابي، بما يحفظ الأسواق والمنظومة الرقابية بشكل متكامل.

تفعيل المادة 5

وقال الحجرف إن تكامل الأسواق المالية يعد من أهم الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بما يشمل وضع الآليات اللازمة لتفعيل المادة 5 من الاتفاقية الاقتصادية التي تنص على تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها، وذلك بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، فضلا عن توفير بنية استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار.

وأضاف الحجرف في كلمته أمام الاجتماع نيابة عن وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج «نتطلع إلى توقيع مذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق الخليجية والواردة في طليعة بنود جدول أعمال اجتماع اللجنة انطلاقا من الإيمان بأهمية هذه المذكرة في تحقيق تطلعاتنا نحو التكامل المنشود».

وبين الحجرف أن لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية أوصت في اجتماعها الـ 11 الذي انعقد في سبتمبر 2014 باستمرار العمل بالقواعد والمبادئ الموحدة بصفة استرشادية إلى حين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية في دول المجلس بشكل كامل وبعد التأكد من مواءمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

وأشار الحجرف إلى أن الهدف الأسمى والغاية البعيدة للاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون يتمثلان بالوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال العمل بإستراتيجية مشتركة لتحقيق المواطنة الاقتصادية.

وذكر أن دور هيئات أسواق المال كجهات رقابية يتمثل أساسا في ضمان سلامة ونزاهة أسواق المال وتحفيز وتطوير وتنمية هذه الأسواق، ما يشكل تحديا كبيرا ويتطلب إيجاد التوازن المناسب بين الدور الرقابي والتنظيمي لهيئات الأسواق فضلا عن دورها في التطوير والتنمية، لاسيما في هذه المرحلة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وأوضح الحجرف أن هذه المرحلة تتسم بالتغيرات السريعة وتفرض على الجهات الرقابية تحديات مستمرة تتطلب التفاعل المدروس والسريع «وأيضا استقراء المستقبل وتعزيز البنية التشريعية والرقابية لحماية الأسواق والمتعاملين، ما يتطلب المزيد من التنسيق وبذل العناية لحماية الأسواق في دولنا من أي تغيرات مستقبلية».

تعزيز العمل الاقتصادي

من جانبه قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي عبدالله الشبلي في كلمة ألقاها نيابة عن الأمين العام لمجلس التعاون د.عبداللطيف الزياني إن مسيرة مجلس التعاون قطعت شوطا كبيرا نحو تحقيق الاهداف التي رسمها قادة دول المجلس بشأن تعزيز العمل الاقتصادي المشترك بهدف الوصول الى أقصى مراحل التكامل تلبية لتطلعات مواطني دول المجلس.

وأضاف الشبلي أن اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول المجلس تقوم بدور كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول وما تصدره اللجنة من قرارات يمس شريحة واسعة من مواطني دول المجلس الذين يتطلعون إلى حرية الاستثمار في الأسواق المالية كافة.

وأفاد بأن جدول أعمال اللجنة حافل بالعديد من الموضوعات المهمة "التي نتطلع إلى الوصول من خلالها إلى قرارات بناءة تسهم في تعزيز العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس، وتحديدا في مجال تكامل الأسواق المالية وتطوير أدواتها.

وذكر أن اجتماع اللجنة اليوم يتناول عرضا موجزا عن القرارات الاقتصادية للمجلس الأعلى بدورته الـ 34 وأهم التطورات بشأن التوقيع على مذكرة التفاهم بين الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبين أن الاجتماع يعنى أيضا بعرض تقرير الأمانة العامة بشأن القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية التي سبق وأقرها المجلس الأعلى بشكل استرشادي والتوصيات المرفوعة من لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس في اجتماعيها العاشر والحادي عشر.

عوامل سياسية واقتصادية وراء انهيار الأسعار.. وحرب «تكسير العظام» تشعل الأسواق

تراجع حاد للنفط الكويتي إلى 80,94 دولاراً للبرميل

أحمد مغربي

واصلت أسعار النفط هبوطها الحاد والمستمر منذ أسابيع، حيث سجل سعر برميل النفط الكويتي هبوطا حادا بلغ 3,5 دولارات للبرميل دفعة واحدة ووصل سعره الى 80,94 دولارا أمس مقارنة بسعر 84,44 دولارا للبرميل أول من امس وذلك وفقا للأسعار المعلنة من قبل مؤسسة البترول الكويتية.

وجاءت موجة الانخفاضات الحادة التي تتعرض لها الاسواق النفطية العالمية متأثرة بعدة عوامل سياسية واقتصادية أبرزها وفرة المعروض من داخل وخارج «أوبيك» وتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية وعلى رأسها اليورو.

وجاء انخفاض برميل النفط الكويتي الى دون مستوى الـ 81 دولارا بعد أن دخلت الكويت أمس الاول في حرب الأسعار التي تشهدها دول أوبيك، حيث أقدمت على تقديم خصم بلغ 50 سنتا للبرميل لزبائنها في آسيا وذلك في خطوة أرجعتها مصادر في قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية على انها بداية الحرب النفطية بين الكويت والدول المجاورة التي تقدم خصومات كبرى لزبائنها.

ويبدو ان اعلان الولايات المتحدة الاميركية رفع انتاجها بنحو 400 ألف برميل يوميا خلال شهر واحد ليصبح حجم الانتاج من النفط الصخري 3 ملايين برميل ونحو 6 ملايين برميل من النفط التقليدي ليصبح إنتاجها حوالي تسعة ملايين برميل كان له تأثير كبير على الاسعار وسيستمر الأمر كذلك، حيث ان الاسواق فيها نحو 3 ملايين برميل كفائض، حيث ان الطلب العالمي على النفط يوميا يبلغ 92 مليون برميل وإجمالي المعروض يبلغ 95 مليون برميل.

الى هذا، هبط الخام الأميركي الخفيف في المعاملات الآجلة إلى أقل من 80 دولارا للبرميل أمس مسجلا أدنى مستوياته منذ يونيو 2012 ليصل إلى 79,78 دولارا للبرميل مع تأثر الأسعار بتخمة الامدادات العالمية وتباطؤ نمو الطلب، ونزلت أسعار الخام الأميركي عن مستوى 107,73 دولارات للبرميل الذي بلغته في يونيو من هذا العام.

وتراجع خام برنت الى أدنى مستوياته في 4 سنوات دون 83 دولارا للبرميل مع تزايد المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، وهو ما أدى إلى استمرار موجة الخسائر التي بدأت منذ أربعة أشهر.

وهبط برنت أكثر من 28٪ منذ يونيو الماضي في ظل تباطؤ الطلب ووفرة المعروض وتسارعت الخسائر في الأسابيع الأخيرة مع ظهور بوادر على أن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) لن تخفض الإنتاج لتعزيز الأسعار.

ونزل سعر مزيج برنت في العقود الآجلة تسليم نوفمبر إلى 82,72 دولارا للبرميل مسجلا أدنى مستوى له منذ نوفمبر تشرين الثاني 2010. وانخفض سعر الخام في هذه العقود التي ينتهي تداولها امس 53 سنتا إلى 83,25 دولارا للبرميل.

واشتدت المخاوف الاقتصادية العالمية هذا الأسبوع بعد انخفاض معدل تضخم أسعار المستهلكين في الصين إلى أدنى مستوياته في نحو خمس سنوات ونزول أسعار المنتجين في الولايات المتحدة للمرة الأولى في أكثر من عام وهو ما أثار موجة بيع للأصول التي تنطوي على مخاطر.

وخفضت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2015 مع استمرار ضعف الاقتصادات العالمية. وقال انطوان هاف كبير محللي الوكالة إن بعض أعضاء أوبيك قد يفضلون الاستمرار في البيع بأسعار منخفضة على خسارة حصتهم في السوق.

توماس فريدمان: السعودية ستغرق إيران وروسيا في أزمة نفط ضخمة

أكد الكاتب الأميركي المتخصص بشؤون الشرق «توماس فريدمان»، تصاعد ما سماها «حرب النفط» التي تشنها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ضد روسيا وإيران، وأنهما ستتمكنان قريبا من إغراق بوتين وخامنئي في خضم أزمة النفط، على حد تعبيره. واستدل الكاتب الأميركي، في مقال له نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، الأربعاء الماضي، على ذلك بما حدث سابقا من إغراق الاتحاد السوفييتي حتى الموت، وذلك بخفض أسعار البترول العالمية إلى مستويات متدنية للغاية، ما كان كفيلا بإحداث العجز المطلوب في ميزانية موسكو وطهران ومن ثم إفلاسهما. وبدأ الكاتب الأميركي مقاله ببعض الأدلة التي تؤيد الرأي القائل بأن ما يحدث من انخفاض تاريخي في أسعار البترول العالمية، ما هو إلا محاولة لإضعاف الاقتصادين الروسي والإيراني.

بورصة الكويت دخلت دائرة الخسائر الحادة بـ 1,7٪ و«دبي» 5٪ و«السعودي» 3,6٪ و«قطر» 2,9٪

خسائر أسواق الخليج تزداد عمقاً

شريف حمدي

أنهت أسواق المال الخليجية تعاملات الأسبوع على تراجعات قريبة من درجة الحدة التي استهلت بها تعاملات الأسبوع، وذلك على وقع استمرار هبوط أسعار النفط في السوق العالمي على نحو غير مسبوق منذ أكثر من 4 سنوات، فضلا عن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وهو ما ألقى بظلاله على مؤشرات أسواق المال العالمية.

وكانت أكثر الأسواق انخفاضا في جلسة أمس السوق السعودي الذي خسر 355 نقطة بنسبة 3,6٪ ليستقر عند مستوى 9547 نقطة، كما تراجع سوق دبي بـ 222 نقطة بنسبة 4,9٪ ليستقر عند مستوى 4270 نقطة.

ولم تكن باقي أسواق المنطقة في منأى عن التراجع، حيث تراجع سوق أبوظبي المالي بنسبة 2,2٪ بعد خسارته 111 نقطة ليستقر عند مستوى 4768 نقطة، كما تراجع سوق قطر بنسبة 2,9٪ بخسارته 131 نقطة ليستقر عند مستوى 12,942 نقطة.

وخسر سوق مسقط 231 نقطة بنسبة 3,2٪ ليستقر عند 6872 نقطة.

وبالنسبة للبورصة الكويتية فشهدت أكبر نسبة انخفاض خلال الاسبوع في جلسة الختام أمس بتراجع بلغ 131 نقطة بنسبة 1,7٪، ليتراجع المؤشر العام لسوق الكويت المالي إلى 7410 نقاط.

وعلى وقع زيادة عمليات البيع القوية في بورصة الكويت أمس جراء انخفاض أسعار النفط الكويتي بشكل حاد بوصوله إلى 80 دولارا، ارتفعت القيمة النقدية بنسبة 43٪ مقارنة مع الجلسة التي سبقتها، حيث شملت عمليات البيع جميع الأسهم سواء القيادية أو المضاربية.

وكان لسهم البنك الوطني دور في زيادة القيمة النقدية من خلال تداولات بلغت 8,4 ملايين دينار وارتفاع بـ 10 فلوس ليصل إلى 990 فلسا، حيث تفاعل المتعاملون مع النتائج المالية الجيدة التي أعلنها البنك لفترة الاشهر التسعة الأولى من 2014، حيث حقق البنك 204 ملايين دينار بنسبة نمو 2,7٪.

«موديز» تثبت التصنيفات السابقة لـ «الأهلي» مع نظرة مستقبلية مستقرة

أعلن البنك الأهلي الكويتي (أهلي) أنه قد تم الإعلان عن التصنيف الائتماني للبنك من قبل وكالة موديز إنفستورز سيرفيس وهو ذات التصنيف السابق للبنك (بدون تغيير يذكر) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأوضحت الوكالة أنها قامت بتخصيص التصنيف (A2) على المدى الطويل، كتصنيف عالمي للودائع بالعملة المحلية، للبنك. وهذا التصنيف يستفيد من أربع ركائز لرفع الدعم تعكس تقييمنا لاحتمالية عالية جدا من الدعم النظامي للبنك الأهلي الكويتي في وقت الحاجة.

أما التصنيف (+D) فهو قائم بذاته هو تصنيف للقوة المالية تم تخصيصه للبنك وهو يعادل التقييم الائتماني الأساسي لدرجة التصنيف (BAA3)، ويعكس القاعدة القوية لرأسمال البنك، والقدرة الجيدة على تحقيق إيرادات وقاعدة التمويل المستقرة (على الرغم من التركز العالي للتمويل بالنسبة للكيانات المتصلة بالحكومة ـ وهي ظاهرة نظامية في الكويت). وهذه التقييمات تأخذ أيضا في الحسبان تركزات الائتمان العالية للبنك وتكاليف أخذ المخصصات العالية.

العوامل الأساسية التي يستند إليها التقييم:

1ـ على الرغم من الحجم المنخفض للقروض غير المنتظمة المعلنة، فإن البنك يواجه بشكل مستمر مخاطر ائتمانية حسيما هو واضح من المخصصات العالية لخسائر القروض والتركزات الائتمانية المحلية.

2ـ رسملة قوية وقدرة جيدة على تحقيق الإيرادات.

3ـ قاعدة تمويل قوية (على الرغم من تركزات التمويل)، واحتياطات سيولة جيدة.

4ـ احتمالية عالية جدا للدعم النظامي عند الحاجة.